

موجز تنفيذي

قد يفضي التدهور الواسع النطاق في التوقعات الاقتصادية العالمية إلى انتكاسات على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية

يشكل الاقتصاد الدينامي الشامل للجميع متطلباً أساسياً لتحقيق الغايات الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ووسط النزاعات التجارية التي طال أمدها والطائفة المتنوعة من أشكال انعدام اليقين السياساتي، يشهد الاقتصاد العالمي منذ العام الماضي تدهوراً شديداً وواسع النطاق. وهذا يهدد بعرقلة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل اللائق، وزيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، وتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقد انخفض معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 2,3 في المائة في عام 2019 - وهو أدنى معدلاته منذ الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة 2008-2009. ويتوافق هذا التباطؤ مع تنامي السخط الاجتماعي تجاه نوعية النمو من المنظورين الاجتماعي والبيئي في ظل تفشي أوجه التفاوت وتفاقم الأزمة المناخية. وحتى مع أن التوترات التجارية العالمية قد خفّت حدتها على بعض الجبهات، فإن احتمالات عودتها عالية، ذلك أن هناك قضايا مهمة تكمن وراء هذه المنازعات لم تتم معالجتها بعمق. وعلى أساس افتراض أن الانتكاسات المحتملة لن تتحقق، تشير التوقعات إلى حدوث زيادة متواضعة في النمو العالمي إلى 2,5 في المائة في عام 2020، وإن ظل انعدام اليقين السياساتي يلقي بظلاله على الخطط الاستثمارية.

كان لانعدام اليقين فيما يتصل بالسياسة التجارية كلفته على صعيدي الاستثمارات والصادرات العالمية

أدى ارتفاع التعريفات الجمركية والتأرجح الذي استمر لشهور بين تصعيد التوترات التجارية العالمية وتهدئتها إلى تفاقم حالة انعدام اليقين السياساتي، مما أحدث نقصاً شديداً في الاستثمارات، وهبوطاً في معدل نمو التجارة العالمية إلى 0,3 في المائة في عام 2019 - وهو أدنى مستوياته خلال عقد من الزمن. وشهد التبادل التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هبوطاً حاداً، مما أسفر عن اضطرابات شديدة في سلاسل الإمداد الدولية. وتضرر بشكل خاص قطاعا الإلكترونيات والسيارات على مستوى العالم، حيث يتسم هذان القطاعان بشبكات إنتاج عابرة للحدود القطرية. ومع ذلك، هناك بلدان عديدة استفادت من ارتفاع حصتها في سوق الصادرات العالمية على إثر اتجاه الشركات إلى البحث عن مصادر جديدة للمدخلات في بلدان لم تتأثر بشكل مباشر من ارتفاع التعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من البلدان المنتمة إلى فئة أقل البلدان نمواً، وهي إجمالاً لا تكون مندمجة بشدة في شبكات التجارة العالمية، بقيت بعيدة نسبياً عن التأثير بالمنازعات التجارية. وعلى عكس معظم بلدان العالم الأخرى، شهدت أغلبية أقل البلدان نمواً تسارعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

قد تصبح التوترات التجارية متشابكة مع أوجه الهشاشة المالية

لقد تكاثرت على الاقتصاد العالمي مخاطر مهددة للاستقرار المالي. وفي ظل السياسات النقدية المتراخية المتبعة منذ أمد طويل في الاقتصادات المتقدمة وسرعة النمو الائتماني في بعض الاقتصادات الناشئة، تفشّت مستويات المديونية العالية. والمشكلة ليست منحصرة في أن مستويات المديونية العالية تشكل في حد ذاتها مخاطر مالية، فهي تتسبب أيضاً في انخفاض قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات، وهو ما يشكل مصدراً للهشاشة في حال حدوث مزيد من التدهور في النشاط الاقتصادي. وقد يصبح

تصاعد التوترات التجارية متشابكا مع مواطن المشاشة هذه إذا وُلد حالة هروب من المخاطرة في صفوف المستثمرين، مما سيزيد من قيمة دولار الولايات المتحدة ويفضي إلى تضيق ضمني للسياسات النقدية في البلدان النامية. وفي ظل ما ستواجهه الأسر المعيشية والشركات من صعوبة في ترحيل الديون، قد يؤدي ارتفاع معدلات الإفلاس وزيادة التشدد في شروط الائتمان إلى حالة تخلص من المديونيات بصورة غير منضبطة، وإلى تحركات تصحيحية كبرى في أسعار الأصول.

ثمة قلق متنام من أن تكون السياسات النقدية قد بلغت حدودها القصوى ...

لقد أثبتت السياسات النقدية المثقلة بالأعباء عدم كفايتها لحفز الاستثمار، ذلك أن تأثير انعدام اليقين وانعدام ثقة قطاع الأعمال يكون في كثير من البلدان أقوى من تأثير تكاليف التمويل في الثني الاستثمار. وكثير من المديونيات التي تراكمت في الآونة الأخيرة على مستوى العالم قد وُجّهت إلى الأصول المالية، لا إلى رفع القدرة الإنتاجية - وهو ما يبيّن ما بين القطاع المالي والنشاط الاقتصادي من انفصام مقلق. وفي الطلب القوي على السندات السيادية ذات العائد السالب دلالة على أن الكثير من المستثمرين يفضلون تحمل خسارة صغيرة على القيام باستثمارات إنتاجية، وهو ما يدل على نظرة تشاؤمية للغاية تجاه النمو الاقتصادي في المستقبل. ومع عدم وجود أي بوادر لحدوث انتعاش كبير في الاستثمار في المستقبل القريب، سيظل نمو الإنتاجية ضعيفا في الأجل المتوسط.

... وإذا أُجري مزيد من التيسير فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم المخاطر

مشكلة الإفراط في الاتكال على السياسة النقدية ليست محصورة في أن هذا الأمر غير كاف لإعادة إحياء النمو؛ فهو ينطوي أيضا على تكاليف باهظة، ومنها تفاقم المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي. فقد شكل انخفاض أسعار الفائدة عالميا وضخامة حجم السيولة عاملين أسهما في تسعير المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية، مما دفع أسعار الأصول إلى أعلى وشجّع على زيادة المديونيات العالمية. وقد تسبّب إطالة فترة السياسة النقدية التيسيرية في زيادة تراكم الاختلالات المالية.

ما زالت كلفة المخاطر ماثلة إلى الجانب السلبي

ستكون الانتعاشة المتواضعة للنمو العالمي التي تشير إليها توقعات عام 2020 متوقّفة على فرضية عدم تحقق المخاطر المتعددة التي تلوح في الأفق - فلا تزداد حدة التوترات التجارية وصراع التعريفات الجمركية؛ وتُنجز عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لتمدّخض عن إطار شفاف لمستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ ولا تتصاعد الاحتكاكات الجيوسياسية؛ ويستمر احتواء المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي؛ وتظل الصدمات المناخية الكارثية في حدود المعقول. وأي انحراف، ولو طفيف، عن أي من هذه الشروط قد يفضي إلى مزيد من تباطؤ النمو العالمي في عام 2020. فعلى سبيل المثال، إذا اشتدت وطأة التوترات التجارية بشكل يدفع الشركات في الاقتصادات المتقدمة النمو وفي شرق آسيا إلى تأجيل 1 في المائة فقط من استثماراتها، فإن هذا سيؤدي إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية إلى 0,6 في المائة وتباطؤ نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 1,8 في المائة فقط في عام 2020. وهذا مقابل قيمتين لتوقعات خط الأساس هما 2,3 في المائة و 2,5 في المائة، على التوالي.

وفي حال تحقّق السيناريو السلبي لأي من المخاطر، فإن هذا قد يزيد من احتمالات تحقق السيناريوهات السلبية لمخاطر أخرى، وهو ما قد يُخرج الاقتصاد العالمي عن مساره. ومع الأثر المضاعف

الناجم عن تفاقم حالة الاستقطاب السياسي وازدياد التشكك في مكاسب تعددية الأطراف ومحدودية الحيز السياسي العالمي، قد تُحدث هذه العوامل المعاكسة الصعبة التي ستجابه في الأجل القريب أضرارا شديدة وطويلة الأجل تلحق بالمجتمعات، وقد تشكل تهديدا كبيرا لفرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ثمة حاجة إلى مزيج سياساتي أكثر توازنا

وسط الشواغل المتعلقة بالسياسات النقدية التي حُمِلت فوق طاقتها، يتطلب الأمر مزيجا سياساتيا أكثر توازنا. فبينما استجابت المصارف المركزية بسرعة لتدهور التوقعات العالمية، كانت السياسات المالية إجمالا غير مستغلة بما فيه الكفاية كأداة لمعاكسة الدورة الاقتصادية. فمع بلوغ أسعار الفائدة مستويات منخفضة بصورة غير مسبقة، ينبغي للحكومات التي لديها حيز مالي رحب واحتياجات ملحة على صعيد الاستثمارات العامة أن تستغل الظروف المؤاتية في أسواق التمويل. بيد أن ارتفاع مستويات المديونية ووجود عجوزات مالية كبيرة يضيقان المجال المتاح لاعتماد المحفزات المالية في العديد من الحالات.

وفي ظل محدودية المجال المتاح في العديد من البلدان لاتخاذ تدابير تيسيرية على صعيد كل من السياستين المالية والنقدية لتعويض أثر تباطؤ الاقتصاد العالمي، يصبح لعمليات تقرير السياسات التي تركز على الكفاءة دور متزايد الأهمية. وهذا يتطلب التحول عن التركيز على الأهداف القصيرة الأجل إلى تخطيط طويل الأجل لتنمية اقتصادية شاملة للجميع. وينبغي أن يتم بعناية خلق تكامل بين النقلات الهيكلية في تصميم السياسة المالية وبين مبادرات سوق العمل والضوابط التنظيمية المؤاتية في مجالي المال والأعمال، ونظم الحماية الاجتماعية الفعالة، والحوافز الاستثمارية المحددة الأهداف بحصافة. وهذا يتطلب اتباع نهج سياساتي متوازن يحفز النمو الاقتصادي ويدفع في الوقت ذاته إلى التحرك صوب مزيد من الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والإنتاج والاستهلاك المستدامين بيئيا. وصحيح أن الأولويات الوطنية تختلف، ولكن هناك بضعة أولويات عالمية جامعة تشمل زيادة حجم الاستثمار ومواءمة السياسات لجعل أنشطة الطاقة والزراعة والنقل غير مولدة للانبعاثات الكربونية؛ والقيام باستثمارات محددة الهدف في البنى التحتية لتوسيع فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة والمياه النظيفة والربط بوسائل النقل؛ ودعم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والعمالة الرسمية.

يجب تكملة السياسات الوطنية بتعاون عالمي أكثر فعالية

كثير من التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان هي تحديات عالمية بطبيعتها، ولا يمكن معالجتها بشكل واف عن طريق السياسات الهيكلية المحلية وحدها. ويجب تكملة السياسات الوطنية بتعاون دولي أكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وخاصة في مجالات تغير المناخ والتجارة الدولية والتمويل. وإذ تشهد موازين الاقتصادي العالمي انتقالا من كفة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرهما من البلدان المتقدمة النمو إلى كفة الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية، فإن موازين قوة اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية تشهد انتقالا هي الأخرى. وينبغي لآليات التعاون العالمي أن تعترف بهذا التحول في الموازين، مع استمرارها في تمكين الشرائح الناقصة التمثيل من إسماع صوتها.

أرقام الناتج المحلي الإجمالي التي تنبئ بها العناوين الرئيسية تغفل جوانب بالغة الأهمية لنوعية النمو الاقتصادي

صحيح أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأشيع استخداما لتقييم الرخاء والأداء الاقتصادي، بيد أنه لا يبين شيئا عن كيفية توزيع الدخل في البلد؛ أو عن تأثير النشاط الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة؛ أو عن نوعية حياة السكان في مجالات التعليم أو الصحة أو السلامة الشخصية. وإلى جانب أبعاد عديدة أخرى، ما زال الرفاه العالمي دون المستويات المستهدفة وبفارق لا يستهان به. وما زالت النزاعات الفتاكة مستمرة، والأزمة المناخية تزداد عمقا، وأعداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية ترتفع، وهناك اعتراف متنام بأن التفاوتات في الدخل والتعليم والصحة والفرص المتاحة تشكل الأرض التي يضرب التمييز الاجتماعي بجذوره العميقة فيها. وثمة دعوات للتغيير منتشرة حول العالم، مما يعكس السخط المتنامي إزاء نوعية النمو الذي يشكل مركز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الراهن.

تعثرت خطى التقدم صوب مستويات المعيشة الأعلى بالنسبة للكثيرين

قياسا بنصيب الفرد، تشير التوقعات إلى تحقيق الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 1,5 في المائة في عام 2020. وفي سيناريو خط الأساس، يُتوقع أن يحدث تسارع متواضع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كثير من المناطق النامية، مع استمرار منطقتي شرق أفريقيا وشرق آسيا في تحقيق معدلات نمو سريعة للدخول. ومع ذلك، سيشهد بلد من كل خمسة ركودا أو تراجعاً لنصيب الفرد من الدخل في هذا العام. وقد تعثرت بالفعل خطى التقدم صوب مستويات المعيشة الأعلى بالنسبة للكثيرين. وفي ثلث البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (حيث يقطن 870 مليون نسمة)، يقل متوسط الدخل الحقيقي اليوم عما كان عليه في عام 2014.

سيتوقف القضاء على الفقر بصورة متزايدة على التصدي للتفاوت

شهدت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع انخفاضا مطردا وكبيرا على مدى العقود القليلة الماضية، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى التجريبتين الناجحتين في الصين والهند. وعلى الرغم من التقدم المحرز على مستوى العالم، فقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وغرب آسيا. وستتطلب استثمارية التقدم صوب الحد من الفقر طفرة كبيرة في نمو الإنتاجية والتزامات قوية بالتصدي لمستويات التفاوت العالية. وإذا لم تحدث تخفيضات حادة في مستويات التفاوت، سيتطلب القضاء على الفقر في البلدان غير المنتمة لفئة أقل البلدان نموا في أفريقيا نموا سنويا لنصيب الفرد من الدخل بمعدل 8,7 في المائة - مقابل معدل غير كاف على الإطلاق سُجل على مدى العقد الماضي عند 0,5 في المائة.

تشكل المخاطر المناخية تهديدا للإنسانية بشكل متزايد ...

أصبحت المخاطر المتصلة بالأزمة المناخية تشكل تحديا أكبر مما جوبه في أي وقت مضى بالنسبة لكثير من البلدان، ويجب أن يكون العمل المناخي جزءا لا يتجزأ من أي مزيج سياساتي. والسبيل الوحيد إلى فض الارتباط بين انبعاثات غازات الدفيئة والنشاط الاقتصادي هو تغيير مزيج مصادر الطاقة. وسيستلزم وقف الاحترار العالمي إرادة سياسية قوية وتوظيفا كاملا لجميع الأدوات السياسية المتاحة.

... هذا في وقت تفتقر فيه الإجراءات السياسية الحالية إلى رؤية طويلة الأجل، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر العالمية

لا تزال وطأة المخاطر المناخية تقدر بأقل من حقيقتها، مما يشجع على اتخاذ قرارات قصيرة النظر تفضي إلى زيادة حجم الاستثمار في الأصول الكثيفة الأثر الكربوني. فإذا تم الانتقال إلى عالم يسر الكربون، بحيث يتحمل الملوثون حصة متزايدة من التكاليف البيئية المرتبطة بأنشطتهم، ستكشف أوجه الضعف المنتشرة على نطاق واسع بين حائزي الأصول الكثيفة الأثر الكربوني. وعندئذ سيجد العديد من الحكومات والمستثمرين أنفسهم عرضة لخسائر مفاجئة وفي حوزتهم أصول عفا عليها الزمن قبل انقضاء عمرها التشغيلي. وبصورة أعم، سينتج عن الافتقار الحالي إلى رؤية طويلة الأجل أن يصبح تحقيق الغايات البيئية أمرا بالغ الصعوبة.

هناك بلدان كثيرة لديها فرصة لجني المكاسب من التحولات في عالم الطاقة ...

قد يأتي التحول إلى مزيج من مصادر الطاقة الأنظف ليس فقط بفوائد بيئية، بل وبفوائد اقتصادية أيضا للعديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، سيستفيد كبار مستوردي الوقود الأحفوري من استغلال المصادر المحلية للطاقة المتجددة، مما سيحسن من أمن إمدادات الطاقة لديهم ومن موازين مدفوعاتهم. وفي الوقت نفسه، سيشهد بعض البلدان زيادة في الطلب على الموارد المستخدمة في التكنولوجيات الخفيفة الكربون، بما في ذلك المعادن والمواد اللازمة لنظم الطاقة المتجددة والمباني الكفوة في استخدام الطاقة والأشكال الجديدة للنقل. وفي نهاية المطاف، سينتج عن التحول إعطاء قيمة أكبر للموارد الطبيعية كالشمس والرياح والمجاري المائية، وزيادة الدعم لحماية الغابات وتوسيع مساحتها باعتبارها "بالوعات للكربون".

... بيد أنه لن يتم تقاسم التكاليف والمكاسب بالتساوي

سيكون للتحول العالمي في مجال الطاقة تبعات اقتصادية واجتماعية بعيدة الأثر بالضرورة. وستتوزع التكاليف والمكاسب بشكل بعيد تماما عن التكافؤ، سواء داخل البلد الواحد أو بين البلدان؛ ويجب إدراك التفاوتات ومعالجتها عن طريق الاتفاقات التعاونية لضمان أن يكون التحول عادلا. وتشكل التدابير المتخذة للتخفيف من العبء الملقى على كاهل من سيتحملون نصيبا غير متناسب من الخسائر أمرا أساسيا - وذلك لحماية الضعفاء والحفاظ في الوقت ذاته على إمكانية التقبل السياسي لإجراءات سياسية ستكون صعبة ولكن مطلوبة بإلحاح.

يمكن عن طريق اتخاذ الإجراءات العاجلة الإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالطاقة ...

لا تزال هناك فجوة شاسعة بين عالم اليوم والعالم الذي يتوافق فيه نظام الطاقة مع المهدفين العالميين المتمثلين في حماية المناخ وإتاحة المجال لحصول الجميع على الطاقة والهواء النقي. وثمة استراتيجيات موجودة بالفعل لتوفير طاقة خالية من الكربون يمكن الوصول إليها والتعويل عليها، ولكنها بحاجة إلى إعطائها الأولوية السياسية وإلى دعم الجمهور. وسيستلزم تحقيق الانخفاض اللازم في مستويات الانبعاثات مزيجا من التغيير التكنولوجي المحسن لكفاءة استخدام الطاقة؛ والتغيير السلوكي المفضي إلى تعزيز حفظ

الطاقة وزيادة مساحات بالوعات الكربون؛ والاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيات اللازمة لتغيير تركيبة مزيج مصادر الطاقة؛ وتطوير واستخدام تكنولوجيات احتجاز وعزل الكربون.

... في حين أن التأخر في اتخاذ الإجراءات الحاسمة سيؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف النهائية

إن الفرصة المتاحة حالياً في طريقها إلى الضياع. وسيؤدي أي تأخر في اتخاذ الإجراءات الحاسمة إلى زيادة كبيرة في التكاليف النهائية. وقد أعلن هذا العقد من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عقداً للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ويجب أن يتبوأ إحراز تقدم سريع نحو تحقيق التحول في مجال الطاقة مرتبة عالية في جدول الأعمال هذا.